التوزيع: محدود
E/ESCWA/SD/1994/WG.2/7/Add.1
١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالعربية

القمـــة العالمية للتنمية الاجتماعيـــة

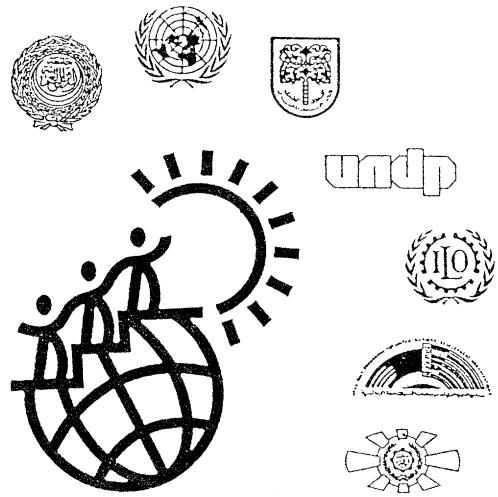

اجتماع الخبراء التحضيري حـــول
" الاعلان العربي للتنمية الاجتماعيـــة "
١٩-٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤
عمّـــــان - الاردن

تعقيب على ورقة
التكامل الاجتماعي في الوطن العربي(*)

إعداد

د. صبري ربيحات

الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(*) نظرا لضيق الوقت صدرت كما وردت من المؤلف. وسيتم تحريرها وتنقيحها حسب الأصول عند طباعة وقائع الاجتماع.

94-0474

تشكل الورقة موضوع هذا التعقيب اطاراً واسعاً وأرضية خصبة للحوار حول مفهوم التكامل الاجتماعي في الوطن العربي، وقد وضعت الورقة بين أيدينا المفاهيم والمبادئ والمنطلقات التي تستند إليها التنمية في العالم العربي وتضمنت مراجعة شاملة لأدبيات الفكر التنموي العربي وعرضاً للمباديء التي يحاول هذا الفكر تجسيدها من خلال القرارات والمواثيق والاستراتيجيات العربية.

وقد استعرضت الورقة بصورة شمولية وبأسلوب مشوق الشروط القبلية اللازمة لحدوث التكامل والظروف التي تؤدي إلى وجوده كديمقراطية الحكم وكفالة الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الإنتاج والإبداع وضمان حقوق الإنسان، وبينت أهمية المشاركة والتنظيم المجتمعي القاعدي وصياغة الأسواق الصديقة للناس كأهداف تسعى التنمية لتحقيقها.

في تناولها ونقدها للنهج التنموي أبرزت الورقة الأهمية البالغة لإيجاد المتطلبات المؤسسية للتنمية والتنمية البشرية وأهمية التنظيم الشامل الذي يكفل عدالة توزيع المكاسب التنموية وحاولت تفسير غياب التنظيم الشامل وربط وجوده بإمكانية تهديده للبناء السلطوي القائم.

أشارت الورقة بأن موضوعها سينحصر في تناول قضية الاندماج الاجتماعي في اطار العلاقات المتبادلة بين الاندماج الاجتماعي وبين موضوعات تقليص الفقر والتخفيف من حدته والتوسع في التشغيل المنتج وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وقد وضع الباحث جهداً عظيماً في تغطية هذه الجوانب. وحرصاً على اغناء الحوار في هذه الجلسة فأرجو أن تسمحوا لي أن أتناول هذا الموضع من منظور يختلف قليلاً عما تناوله الباحث وأن أبرز النقاط التي لا تزال بحاجة إلى بلورة وإثراء والتي لا أعتقد أن الاشارة لها وتناولها يقللان من قيمة الجهد الذي وضعه الباحث في هذه الدراسة الهامة.

في مقدمة النقاط التي أود أن تتناولها مناقشة مفهومي الوطن العربي والتكامل الاجتماعي واللذين اشتمل عليهما عنوان الورقة « التكامل الاجتماعي في الوطن العربي ». فما الذي يعنيه مصطلح الوطن، وهل يمكن اطلاق مفهوم الوطن العربي على البلدان الناطقة بالعربية، وإذا كان كذلك فهل يتمتع الأفراد من أصل عربي بنفس الحقوق والواجبات، وإذا لم يكن الوضع كذلك فهل البلدان العربية تشكل وطناً أم مجموعة دول تشترك في بعض الخصائص وتختلف في كثير من الخصائص الأخرى. وهل يمكن أن نفرض حلم الوحدة على واقع التفرقة؟ وهل يشترك الجميع في حلم الوحدة هذا ؟ وهل هناك حاجة إلى مراجعة الأدبيات لتكون واقعية ومنسجمة ؟ أم أن الأمة تفضل الاستمرار في تسمية المرحلة الحالية مرحلة انتقالية؟ وما تأثير التباين بين الخطابة والواقع على الثقافة العربية والقيم العربية والإنسان العربي.

أعتقد أن استخدام مصطلح الوطن العربي استخدام لا يبرره الواقع، فهناك أكثر من عشرين وطن عربي يخضع كل منها لدستور وتشريعات ولنظام حكم ومصالح واهتمامات تختلف بدرجات متفاوتة عن مصالح واهتمامات الدول الأخرى، كما اعتقد بأن فكرة الوطن العربي تجريد لا يجد سنداً على صعيد التطبيق، فالوطن مفهوم يشير إلى علاقة ينسجها الانسان مع الأرض يتولد عنها حضارة يشترك الأفراد في صنعها، وتتسم علاقة المواطن بالوطن بأنها علاقة وجدانية وعقلية معاً فهي تقوم على تعلق الفرد بموطنه وارتباطه النفسي وبهذا الموطن والتزامه بمسؤولياته وواجباته حيال هذا الوطن ومشاركته في بناءه وادارته وايمانه لشرعية الواجبات والالتزامات التي تستدعيها المواطنة وقيامه بها بتلقائية وطواعية ورغبة، كذلك فإن انتقال الفرد للوطن وداخل الوطن لا يستلزم اذونات وموافقات وبيان للمقاصد والغايات فهو وطن ولا أحد يسأل المواطن عن سر ذهابه لوطنه، وللمواطن حق في موارد وطنه وخبراته وله الحرية والحق في تشكيل موطنه بالصورة التي لا تضر بحرية وحقوق المواطنين الآخرين، لذا فإن علاقة المواطن بالوطن علاقة طبيعة تلقائية متغلغلة في وجدان وعاطفة وعقل المواطن ويشترك فيها مع مواطنين لهم جميعاً نفس الحقوق وعليهم نفس

الواجبات. وبالنظر إلى واقع البلدان العربية نجد أن هناك أوطاناً عربية وليس هناك وطناً عربياً واحداً لذا فإنني لست مع استخدام مفهوم الوطن العربي في هذا المقام ويمكن أن يستعاض عنها بمفهوم « المجتمعات العربية ».

أما مفهوم التكامل الاجتماعي فقد عرّفه الباحث على أنه الاندماج الإيجابي لكل أفراد المجتمع وجماعاته وجهاته في انسجام مرتكز على الوفاء بجميع الحقوق والحاجات الأساسية المعنوية والمادية والمشاركة على كل مستويات الحياة في سياقاتها المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... الخ، ونلاحظ هنا أن التعريف لم يفرق بين مفهومي التكامل والاندماج، وأن التكامل هو اندماج ايجابي. وتحاول التركيز على بيان الفرق بين الاندماج والدمج، حيث أن الأول يقوم على المشاركة والتكامل والثاني يقوم علي القسر والاكراه والتسلط. ويخطر ببال القاريء للورقة أن يتساءل عن دواعي استخدام مفهوم التكامل إذا كان معناه لا يخرج عن الاندماج الاجتماعي الإيجابي؟ وهل هناك فرق فعلي بين مفهوم الاندماج والتكامل ؟

وقد يعود هذا الوضع إلى أن كلا المفهومين واستخداماتهما في السياق الاجتماعي سمة من سمات الثقافات الغربية وأن تبني الثقافة لهذين المفهومين واستخدامهما في السياق الاجتماعي ظاهرة لغوية طارئة.

وإذا ما حاولنا البحث عن الفرق بين مفهومي الاندماج والتكامل نجد أن المفهوم الأول يشير إلى سيرورة وتحول وهو مفهوم يصف عملية "Process" في حين أن الثاني يصف هدف أو مخرج أو نتيجة، أي أنه وصف للحالة الناجمة عن وجود علاقات من نمط ما بين وحدات تؤدي بمجموعها وظيفة ما؛ فالتكامل مفهوم يعبر عن حالة النظام الذي تعمل أجزاءه ووحداته على القيام بوظائف مجددة تعتبر حيوية وأساسية ويؤدي أداء كافة الوحدات المكونة للنظام لوظائفها إلى تحقيق

التكامل، بينما الاندماج يشير إلى درجة تفاعل وانسجام الوحدات المكونة للنظام مع الوحدات الأخرى مع بيان التفاوت في التفاعل ودرجات الاسهام والتباطؤ التي تتسم بها الوحدات المكونة للنظام.

وتجد هذه المفاهيم أصولها في أدبيات علم الاجتماع الغربي التي حاولت أن تبحث في العوامل المؤدية إلى التماسك الاجتماعي والأمور الذي تحفظ بناء الجماعات وتحول دون تفككها، وقد أثيرت هذه التساؤلات في ظروف اتسمت بالتغير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الأمر الذي برر الخوض في قضايا التماسك والاندماج والتفكك، فقد حاول اميل دوركايم تفسير حقيقة استمرارية التماسك الاجتماعي رغم حدوث التغير الاقتصادي والديمغرافي « التصنيع والتحضر »، وبين دوركايم أن التماسك الاجتماعي في المجتمع الزراعي يقوم على وحدة العادات والمعايير والتقاليد والدين والتماثل في النشاط الاقتصادي وأن الترابط بين وحدات المجتمع هو ترابط ميكانيكي "Mechanical Soliderity" وأن الانتقال من هذه الصورة إلى الوضع الذي يزداد فيه حجم السكان وتتسع المدن ويتضاعف اعتماد الانسان على التكنولوجيا، تدفع بالإنسان إلى تقسيم العمل "Division of labor" والتوجه نحو التخصص "Specialization" وتظهر الحاجة إلى الاعتماد المتبادل "Interdependence" وتحل الجماعات المهنية "Guilds" محل الجماعات القرابية والدينية تؤدي بمجموعها إلى ظهور حالة من الترابط العضوي "Organic soliderity".

كما حاول العديد من الباحثين بيان أشكال الترابط الناشئة في المجتمعات الدينية "Sacred" والمجتمعات المدنية ""Secular واتسام الأولى بكونها علاقات جبرية قسرية والثانية بكونها علاقات طوعية اختيارية.

إن البحث في مسألة التكامل والاندماج في البلاد العربية مسألة في غاية التعقيد ويعود ذلك لعوامل يرتبط **أولها** بالخصائص الثقافية للمجتمع العربي حيث يختلط الحلم بالحقيقة والواقع

بالرغبة، فهناك حلم ورغبة عربية في تحقيق الوحدة والتكامل ولكن الواقع والحقيقة يخالفان ذلك، ومع ذلك فالأدبيات والخطابة والمؤتمرات والوثائق العربية زاخرة بالاشارات إلى أننا نعيش في إطار وطن عربي واحد. **وثانيها** وجود اختلافات في النظم السياسية والتشريعية العربية التي تجعل الحديث عن الوطن العربي كمجتمع ضرب من المغالطة ومجانب للحقيقية، كذلك غياب المعلومات الدقيقة والدراسات التي تتناول البنى والنظم والعلاقات في المجتمع العربي.

وثالثها: فعالية الانتماء القبلي والاقليمي والطائفي كأسس لتحديد المكانات والأدوار واستمرارية تنافس هذه النظم مع النظم والمؤسسات الحديثة في توفير الاشباعات النفسية والحماية للفرد.

ورابعها : حساسية هذه الموضوعات للبنى السلطوية القائمة ولعلاقات القوة داخل المجتمع. وخروج البحث المجرد فيها عن دائرة المقبول.

وخامسها: أهمية بحث هذا الموضوع على مستويات العالم والاقليم والدولة والمجتمع والمجتمع المحلي والأسرة على اعتبار أن تفاعل الأفراد يقع داخل حدود هذه الدوائر ويتأثر بها بدرجات متفاوتة.

وسادسها: غياب منهجية تستطيع تناول الموضوع بشمولية تكفل قياس كافة أبعاده ومحدداته واثاره على المجتمع و الجماعة والفرد.

لذا فإن إحدى المناهج التي يمكن أن تجنب الباحث أن يكون اعتذارياً تبريرياً أو ناقداً وهجومياً هي بناء نموذجاً مثالياً للتكامل الاجتماعي، يتناول شكل ونوع ووظيفة وشروط قيام العلاقة بين الوحدات المكونة للمجتمع، وقدره وكفاءة المجتمع على استيعاب طاقات أفراده وتوظيفها التوظيف السليم الذي يعود عليهم بالسعادة والرفاه وعلى المجتمع بالنفع والفائدة.

ولبحث التكامل الاجتماعي في الوطن العربي ينبغي ادراك التباين الكبير بين ما يقال عن التكامل وواقع التكامل، لذا وتأسيساً على هذه المقولة دعونا نستعرض بعض المقولات عن التكامل العربي وبيان التناقض بين هذه المقولات والواقع على صعد الأمة، والدولة، والمجتمع المحلي، والأسرة. وللوقوف على حجم التناقض دعونا نستعرض عوائق الاندماج الهادف الى التكامل من جوانبه السياسية والاقتصادية، والعرقية، والطائفية، والقبلية، والاقليمية، والجنسية « النوعية »، والحزبية، والثقافية والدينية، والتداخل بين اثنين أو أكثر من هذه العوامل.

العوائق السياسية:

على الصعيد العربي ينقسم العالم العربي إلى أقطار يتبنى كل قطر منها نظاماً سياسياً خاصاً ويكرس هوية خاصة يصيغها على مواطنيه، وتتعارض الكثير من النظم العربية في أيدولوجياتها وتفكيرها ويغلب على علاقاتها المشاحنات والتنافس الذي تعمل على نقله لمواطنيها، ويجد مواطني بعض الدول العربية عناءً في الانتقال بين بلد عربي وآخر يفوق العناء الذي يجدونه في الانتقال بين بلدهم وبلد غير عربي آخر، كما يسهم الاعلام في توجيه آراء إيجابية أو غير إيجابية عن الأقطار العربية الأخرى، وعلى الرغم من الصيغة التوفيقية للعلاقات العربية العربية إلا أن السمة الغالبة على هذه العلاقات تتسم بالشك والتشكيك والحذر.

وعلى صعيد القطر الواحد يلاحظ انقسام الأفراد إلى مؤيدين ومعارضين إلى موالين وغير موالين إلى جماعة الحاكم والمعارضة، ونظراً لملكية الدولة للموارد وأهميتها على الاقتصاد فإن مكانة الأفراد السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتأثر وإلى درجة كبيرة بمدى قربهم من أو بعدهم عن القيادة السياسية أو الحزب الحاكم، ويؤدي غياب وجود اقتصاد مستقل عن الدولة في كثير من المجتمعات العربية إلى لجوء العديد من الأفراد إلى النفاق السياسي وتصعيد وتيرة التشكيك في

انتماء الآخرين بهدف الاستحواذ على اهتمام الحاكم واستبعاد الآخرين والحيلولة دون مشاركتهم. ويسهم هذا الوضع في خلق ثقافة غير عملية تبنى على تمجيد الحاكم واستهلاك الشعارات تسهم في توجيه جهود الأفراد والجماعات بعيداً عن الانجاز الفعلي وتوجهها نحو انتاج المشاعر الزائفة الرامية إلى استمالة صانع القرار، ويؤدي شيوع مثل هذه الأجواء إلى اتساع قاعدة النقد الخفي للدولة ومؤسساتها وتنامي المعارضة الأمر الذي يدفع القيادة السياسية لزيادة التعلق والتمسك بالفئات المحيطة بهم وتعزيز أنماطهم السلوكية ولتطور علاقة تبادلية بين الجماعة الحاكمة وطبقة أصحاب المصالح، ويسهم ذلك كله في تشويه الثقافة وشيوع القنوط والسلبية لدى الفئات البعيدة عن دائرة المصالح، ويشكل هذا الواقع أحد أهم العوائق في وجه الاندماج والتكامل الاجتماعي ويسهم في تعطيل كماً هائلاً من طاقات المجتمع التي تصرف جل جهدها على تغيير النظام الحاكم أو ترقب انهياره.

وعلى صعيد المجتمعات المحلية يؤدي انفراد بعض الأفراد بسلطة القرار، وغياب التنظيم الذي يكفل للأفراد المشاركة في تناول قضاياهم ومشكلاتهم إلى إحساس الأفراد بالضيق الذي يظهر على هيئة توتر واستعداد بالغ للانفجار، وتشهد شوارع المجتمعات العربية معدلات عالية من الشجار الذي غالباً ما يندلع لأسباب قد تبدو سطحية وغير مبررة لاندلاعه. كما تشهد علاقات الأفراد حالة من التوافق والانسجام الظاهري وحالة من الغليان والصراع الداخلي والذي يعبر عنه بالاستغابة والحط من قيمة الآخرين عند غيابهم.

ويؤدي غياب المشاركة وهيمنة بعض الفئات على موارد المجتمع وقراراته وعدم وجود وكفاية القنوات الميسرة للأفراد للتعبير عن طاقاتهم ومشاعرهم إلى نشوء علاقات مرضية قائمة على الكذب والادعاء وتعظيم الذات، والنقد والذم والتحقير والتفشيل للآخرين ويؤدي غياب ومحدودية التفاعل الأسري واحتكار الوالدين للسلطة ولجوءهم للتخويف والارهاب للتحكم بسلوك الأبناء إلى

تعزيز هذه الأنماط غير الصحية، فغالباً ما يلجأ الفرد الذي يشعر بالتهديد لكل الأسباب والوسائل التي توفر له الحماية وتجنبه الألم.

ويمكن أن يبدأ التكامل الاجتماعي في الأسرة من خلال الاعتراف بالأدوار التي يقوم بها الأفراد واحترام قيمة الأفراد والأدوار التي يؤدونها فدور الأم في تربية الأبناء وادارة المنزل مهمة كدور الأب في كسب وسيلة العيش ودور الأبناء في تحقيق الاشباع العاطفي واضفاء الحيوية على البيت لا يقل عن أهمية دور الأم ودور كبار السن في توفير الخبرة والقيام بالأدوار التي تحتاج إلى الصبر والاناه لا يقل أهمية عن أدوار الآخرين، ويشكل لجوء الرجل إلى العنف والاستبداد في اتخاذ القرارات في المحيط الأسري إلى تحويل أجواء الأسرة التي ينبغي أن توفر الرعاية والحماية للأفراد إلى أجواء تتسم بالارهاب والتهديد للمنتمين لها.

العوائق الاقتصادية:

تشكل العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل التي تحول دون الاندماج الاجتماعي على الصعد القومية والاقليمية والقطرية والمحلية.

فعلى الصعيد القومي يتباين توزيع الثروات بين أجزاء العالم العربي، وقد أدى هذا التباين إلى خلق طبقتين، طبقة الاغنياء التي تتمتع بنصيبها من الثروة ولا تستحسن توجهات ورغبات الآخرين في الاندماج وتعتبر أن مثل هذا التوجه فكرة خيالية تتجاهل طبيعة الحياة وتستنكر دعوة الآخرين « الفقراء » للتآخي وتتهمهم بالعجز والاتكالية واللامسؤولية. وأنهم عبء اقتصادي ينبغي تجاوزه، وطبقة الفقراء الذين ينظرون إلى الأغنياء نظرة يختلط فيها الحسد مع الاسترضاء والتمسك بالقيم المشتركة السابقة على ظهور الاختلافات الاقتصادية بهدف تحقيق التآخي والتعاون والتكافل التي دعا لها التراث.

ويوجد التباين الاقتصادي على مستوى الاقليم كما هو على مستوى القومية وتجد الكثير من وحدات الاقليم « الدول » مصالحها في اقامة علاقات مع وحدات أخرى تنتمي لأقاليم وقوميات غير الاقليم والقومية التي تنتمي له. وترتبط جميع وحدات الاقاليم بعلاقات تبادل مصالح ومنفعة مع وحدات أخرى وتفوق هذه العلاقات في متانتها وجديتها وديمومتها العلاقات التي تقيمها مع الوحدات المجاورة لها. فتعتم الكثير من الدول العربية في عمالتها على عمال من أقاليم وثقافات أخرى في حين هناك لمثل هذه الفرص في أقطار عربية أخرى.

وقد لا يدرك الأفراد حجم وتأثير العوائق الاقتصادية التي تحول دون التكامل على الصعيد العربي والاقليمي كما يدركونها على الصعيد القطري حيث أن التباين في امتلاك الثروة والحصول على الفرص وتأثير ذلك بعومل سياسية واجتماعية ودينية أخرى تؤثر وبدرجة عالية على طرق تفكير وشعور وسلوك الأفراد تجاه مجتمعهم ويتعاظم هذا التأثير عند احساس الأفراد بعدم شرعية الوسائل والطرق التي حقق فيها الأفراد ثرواتهم، وعدم عدالة التوزيع في الفرص التي ييسرها النظام للأفراد. ونظراً لما للثروة من دور في تجديد فعالية الأفراد في النظام الاقتصادي ومدى تحكمها في توسيع وتضييف دوائر نشاط الفرد فإن الثروة هي أهم المحددات في تشكيل البناء الطبقي الذي يشكل بدوره عائقاً في وجه الاندماج الاجتماعي حيث تعمل الطبقة على تشكيل ثقافة خاصة بها تختلف أحياناً بدرجات كبيرة عن ثقافة الطبقات الأخرى.

العوائق العرقية والطائفية:

تشير الدساتير والتشريعات العربية إلى مبدأ المساواة بين كافة مواطنيها والتأكيد على أهمية غياب التميز بينهم على أسس العرق والطائفة والدين. ويمكن أن تكون هذه العبارة صحيحة وتعبر عن الواقع الفعلي للجماعات العرقية والطائفية في العالم العربي ولكن الذي يحول دون

ترجمة هذه المادة إلى إجراءات فعلية هو كون الثقافة العربية غير قانونية وهي ثقافة قبلية عشائرية. وتشكل الجماعات العرقية والطائفية في كثير من البلدان العربية حليفاً متميزاً للنظم السياسية ويعود ذلك لرغبة مثل هذه الجماعات في حماية مصالحها ولادراك الحكام لمثل هذه الحاجة لديها. لذا فإن التمييز العربي هو تمييز إيجابي يحسن من مكانتها ومكتسباتها مقابل ولاء غير مشروط للحاكم. ويؤدي هذا الشكل من التمييز الإيجابي إلى توليد وتعميق حس الجماعات الأخرى بالكراهية لهذه الطوائف ومحاولة محاصرتها بالتعصب والتمييز الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ترابطها ودعوتها إلى مزيد من الحماية وإلى استجابة الجماعة الحاكمة بزيادة نفوذها وتعزيز مكانتها أكثر فأكثر.

وتنتشر الجماعات العرقية والطائفية في كافة أرجاء العالم العربي وتعمل استجابات المجتمع والسلطات المتباينة لهذه الجماعات إلى تعميق إحساسها بهويتها وإلى الحيلولة دون تحقق الاندماج والتكامل الاجتماعي.

عوائق نوعية « جنسية » :

تشكل الذكورة والانوثة أحد أهم العوامل التي تتدخل في الترتيب الاجتماعي ويحدد جنس المولود الدور والمكانة ونمط التربية ودوائر النشاط التي يسمح للفرد بالمشاركة فيها. وتنظر الثقافة العربية لكل من الذكور والاناث نظرة متباينة وتحرص على تهيئتهم للأدوار التي يحددها النوع الذي ينتمون له.

ويلاحظ المتتبع للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي يعايشها المجتمع العربي وجود العديد من الحركات الداعية إلى رفع القيود التي تضعها الثقافة العربية على أدوار المرأة وتحول دون مساهمتها في أداء الأدوار الجديدة التي هيأت لها من خلال التعليم.

عوائق دينية :

تشكل العقيدة إحدى أهم عوائق الاندماج الاجتماعي وتفرض الثقافة الدينية قيوداً على أعضاءها تحول دون تفاعلهم الحر مع الفئات الأخرى. وتتفرد الديانات السائدة في العالم العربي بطقوس واحتفالات لا يدركها الآخرين ولا يتعاملوا معها. كما تحرم الديانات على الأفراد الزواج من غير أعضاء الجماعة الدينية.

عوائق قبلية :

لا زالت القبيلة وفي كثير من المجتمعات العربية الوحدة الأهم والأقدر على توفير الاشباعات النفسية والاجتماعية لأفرادها وقد أسهم ضعف المؤسسات وتدني قدرتها على تحقيق هذه الاشباعات إلى استمرار قوة القبيل رغم ظهور المؤسسات. وفي كثير من المجتمعات العربية يفوق عدد الروابط العشائرية عدد الجمعيات والهيئات التطوعية.

عوائق عمرية :

لعبت التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وما نجم عنهما من تحول في نمط تفكير وحياة الأفراد إلى ظهور فجوات واسعة بين الأجيال. وتعود هذه الفجوات إلى الاختلافات الواسعة في نمط التنشئة وحجم المثيرات الذي تعرض له الأبناء واختلاف ذلك بدرجة كبيرة عن نمط التربية وطريقة الحياة التي عايشها الآباء. وقد أسهم الاختلاف بين معطيات الثقافة البسيطة التي عايشتها الأجيال السابقة ومعطيات الثقافة الفنية بالأدوات والمثيرات التي يعايشها الأبناء وجهل الآباء والكبار لهذا النمط الجديد إلى تعميق الفجوة بين الآباء والأبناء وفقدان الوالدين لبعض مكونات أدوارهم التقليدية كمصادر للتعليم والارشاد والتوجيه.

ونظراً لامتلاك الآباء والكبار لمصادر الثروة وانتماء كل من الآباء والأبناء لثقافتين متباينتين واختلاف أنماط الانفاق والاستهلاك في هاتين الثقافتين فقد أدى هذا الواقع إلى تدني مستوى التفاعل بين جيل الآباء والأبناء واقتصار هذا التفاعل على الاستجابة إلى مطالب الأبناء الاستهلاكية.

وقد أسهم هذا الوضع في خلق ثقافة فرعية خاصة بالشباب تختلف إلى درجة ما في نشاطاتها ورموزها وأسلوب حياتها عن الثقافة العامة ومعادية لها في بعض الأحيان. ويشكل هذا الوضع عائقاً اضافياً في درجة الاندماج الاجتماعي.

وفي الختام ينبغي الاشارة إلى أن المجتمعات البشرية لا تخلو من الاختلافات وأن قوة أو ضعف لغاية أو فشل المجتمع في تحقيق غاياته والتي تتمثل في تحقيق الرفاه والسعادة والرضى والاشباع لكل منتسبيه يتوقف على مدى قدرة المجتمع على توظيف هذه الاختلافات لتحقيق التكامل ويأتي ذلك التوظيف من خلال توسيع ومرونة التشريعات ورفع العوائق والقيود واطلاق طاقات الجميع.

إن إعادة بناء وتنظيم المجتمع على أسس تكفل احترام كرامة الانسان وتمكينه من التعبير عن طاقاته وتوظيفها وتحقيق ذاته دون تمييز هو مطلب أساسي لتحقيق التكامل الاجتماعي.

ولكي ينعم الانسان بحياة كرمية تتسم بالعدل والمساواة والحرية ينبغي صياغة التشريعات وتوفير السبل التي تضمن تحقيق التكامل على مستويات الأسرة والمجتمع المحلي والقطر والاقليم والعالم.

ويعتبر وجود مؤسسات تكفل حق المشاركة وتوسع دوائرها لاستيعاب كافة الاختلافات والرقي بالمجتمع ونوعية حياة أفراده مطلب ضروري أيضاً.

ولعل العمل على رفع القيود الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والطائفية والاقليمية والدينية والجنسوية والعمرية لتمكين الأفراد من المساهمة والمشاركة والتخفيف من حدة التهميش الذي تتعرض له هذه الفئات مسألة تقع على قائمة أولويات البرامج التي ترمي إلى تحقيق التكامل في مجتمع ديمقراطي.

UNESCWA LIBRARY
20008657

E/ESCWA/SO/1994/WG.2/7/Add.
c.2